

التعاون الدولي في مجال تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أ. زيتوني صابرين

طالبة دكتوراه

جامعة عبد الحميد ابن باديس - مستغانم-

الملخص :

يزداد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم اقتصاديات الدول النامية، نظرا للدور الذي أصبحت تؤديه هذه المؤسسات وكذا المكانة الإستراتيجية التي تحتلها في ظل التحولات و التغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة، فلقد تحول العالم إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف، تحت رداء العولمة بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، و توسعت مجالات المنافسة، كما تلاشت الحواجز السياسية و الجغرافية بين الدول و تقاربت الأسواق في مختلف دول العالم، لتشكل سوقا عالميا موحدا في ظل تشكل تكتلات اقتصادية عملاقة و منظمات عالمية، مثل المنظمة العالمية للتجارة و الاتحاد الأوروبي، فالجزائر وكغيرها من الدول سعت إلى الالتحاق بالاقتصاد العالمي و هذا عن طريق عقد اتفاق شراكة بين عدة أطراف دولية محاولة بذلك الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة وكذا من مختلف برامج الدعم التي تقدمها هذه الأخيرة لها.

Abstract :

They care more about small and medium companies in the majority of underworld's economic rules ,because of the role those companies are playing and the strategic place that takes under the fast regional changes. The world becomes a small village with competent parts under the term Globalization because of the development of technology. The countries have become one geographically, politically and even commercially, they made Unified global market and the World Trade Organization and the European Union.

Algeria as other countries tried to join the global economy by seeking partnership agreements with more than a country trying to get experience from the developed countries and the different programs that gives.

مقدمة :

كان تطبيق الأنظمة الاقتصادية الاشتراكية في بعض الدول العربية قد أدى إلى تعاظم وتنامي القطاع الاقتصادي العام، فأصبحت الدولة هي المالك والمحرك الاقتصادي الأول للفعاليات الاقتصادية الرئيسية للبلد، ومع اختيار النظام الشيوعي والاتحاد السوفياتي كقوى عظمى وما صاحب ذلك من تغيرات جديدة واضطرابات أزمة الخليج وبروز النظام الاقتصادي الرأسمالي، وجدت هذه الدول نفسها في مناخ مختلف وظروف متغيرة وإيديولوجية سياسية جديدة فرضها الواقع وجسدها الأيام، وفي ضل مثل هذه التغيرات الجذرية يكون الاقتصاد هو المجال الأكثر استجابة أو إلحاحا لتحسيد الشراكة للتخلص من النظام القديم. وعليه فإن التكتلات والتجمعات الاقتصادية أصبحت ضرورة تفرضها الأحداث والتطورات الدولية، خاصة إذا تعلق الأمر بمجموعة من الدول التي تربطها جملة من المقومات التاريخية أو الثقافية أو الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو العقائدية (الدينية)،

وفي هذا الإطار قامت الجزائر بإرساء عدة تغييرات على مستوى هياكلها الإستراتيجية وخاصة الاقتصادية منها، سعيا منها لتحرير تجارتها الخارجية والرفع من قدراتها التنافسية من أجل مواجهة المنافسين الحاليين والمحتملين خاصة أن الجزائر على مقربة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، كما قامت بإصدار جملة من القوانين قصد تشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات والاستفادة من برامج الدعم والتعاون الدولية الموجهة لها، فالشراكة الأجنبية تعد هي الأخرى من بين الأساليب القادرة على الرفع من تنافسية المؤسسات الجزائرية من خلال تطوير المعرفة واكتساب التكنولوجيا الحديثة و تمكينها من الدخول للأسواق العالمية بسهولة.

كما أن الشراكة الأجنبية في الجزائر اعتبرت من المحاور التنموية الكبرى لتحقيق كفاءة وفعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تمكينها من المنافسة في الأسواق العالمية والمساهمة في تحسين أداها، انطلاقا مما سبق سينصب هدف الدراسة الحالية على معرفة أهم برامج التعاون و الدعم الدولية و المحلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ؟، ولتحقيق هذا الهدف من الضروري مناقشة عدد من التساؤلات الفرعية يأتي في مقدمتها ما هي أهم سمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ؟ فيما تتمثل أهمية هذه المؤسسات ؟ وماهي أهم التحديات و العراقيل التي تواجهها؟

أهداف البحث:

- يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:
- إلقاء نظرة على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أهم معايير تصنيفها بمختلف دول العالم و الجزائر خاصة،
 - التعرف على أهم العراقيل التي تعوق نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية،
 - معرفة أهم البرامج التأهيلية التي استفادت منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية محليا و دوليا.

منهجية البحث:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في هذا البحث و هذا من خلال التطرق لمختلف التعاريف و المفاهيم، و معرفة برامج التعاون الدولي في هذا المجال.

I - واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

تزايد أهمية هذه المؤسسات في الحياة الاقتصادية المعاصرة بالنظر إلى الدور الذي تضطلع به سواء على مستوى المؤسسة من حيث قيام وحدة اقتصادية بإشباع حاجة صاحبها من العمالة وتوظيف رأس المال، أو على المستوى الكلي بالمساهمة في خلق مناصب الشغل و محاربة البطالة¹.

والجزائر على غرار العديد من الدول سلكت هذا الاتجاه من خلال توفير الإطار المؤسسي والقانوني لها إيمانا منها بأهميتها.

1- تقديم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

لا يوجد تعريف واحد موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث تتباين هذه التعاريف سواء في الدول المتقدمة أو النامية منها²، و ذلك باعتراف العديد من المؤلفين و الباحثين، كما أن مفاهيمها تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف إمكاناتها و قدراتها و كذا ظروفها الاقتصادية و الاجتماعية، ولهذا سنقوم بتقديم تعريف لبعض الدول ثم نقوم بإدراج التعريف المعتمد في الجزائر .

¹ - رابح خوي، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومشكلات تمويلها، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2008، ص 05.

² - ESCWA (ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA), Small and Medium Enterprises : Strategies, Policies and support institutions (New York , United Nations , 1999 , p7 .

1-1- تعاريف مختلف دول العالم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولايات المتحدة الأمريكية وفقا لمعياري عدد العمال و رأس المال المستثمر: " الصناعات التي يعمل بها 250 عاملا و يمكن أن يصل عدد عمالها إلى 1500 عاملا، ولا تزيد قيمة الأموال المستثمرة فيها عن 90 مليون دولار " ¹.

تعريف الاتحاد الأوروبي: إن حاجة الاتحاد الأوروبي الماسة إلى وجود تعريف هو لعدة أسباب جوهرية، كالبرامج الموجهة، و برامج الإعانة ، و الدعم الموجه، ونقص التنسيق بين الدول الأوروبية لهذا قام الاتحاد الأوروبي بإصدار التعريف عام 1996، إذ يستخدم التعريف عدد العاملين ، والإيراد السنوي أو إجمالي الأصول ، وكمعيار نوعي للاستقلالية ².

و عرفت المؤسسة الصغيرة بأنها : " المشروع الذي يضم أقل من خمسين عاملا و تبلغ إيراداته أقل من 7 ملايين أورو أو إجمالي أصول أقل من 5 ملايين أورو، أما المؤسسة المتوسطة تضم أكثر من خمسين عاملا و لكن أقل من 250 و تبلغ إيراداته أقل من 40 مليون أورو أو يبلغ حجم أصوله الثابتة أقل من 27 مليون أورو، أما المؤسسة المصغرة فهي تلك التي تضم أقل من 27 مليون أورو، أما المؤسسة المصغرة فهي تلك التي تضم أقل من 10 عاملين ³.

وعرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان بأنها الوحدات التي تضم عددا من العمال يصل إلى 100 عامل بصفة دائمة، و لا يزيد رأسمالها عن 10 ملايين، وذلك قبل الحرب العالمية الثانية. وقد ازداد هذا العدد بعد الحرب العالمية الثانية إلى 300 عامل، أما الوحدات التي يعمل بها 20 عامل فما أقل فتعرف على أنها صغيرة جدا، و يختلف التعريف في اليابان حسب نوعية الصناعات ⁴.

¹ - بن حراث حياة، سياسات التمويل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2012، ص6.

² Jean LOCHARD ; Dominique GILBERT, Créer, reprendre, gérer une petite entreprise, LES EDITIONS D'ORGANISATION, Paris, 1997 , p 22.

³ سحنون سمير، بونوة شعيب، " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشاكل تمويلها في الجزائر ، " الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، جامعة الشلف، يومي 17 - 18 أفريل 2006، ص 18 .

⁴ نفس المرجع السابق، ص 54.

في فرنسا¹: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي كل المؤسسات التي لا يزيد عدد عمالها عن 250 عامل، و هي تضم المؤسسات الصغيرة جدا و التي لا يفوق عدد عمالها 20 عامل (وتضم بدورها المؤسسات الجهرية Micro entreprises التي توظف أقل من 10 عاملين)، المؤسسات الصغيرة (من 20 إلى 49 عامل)، والمؤسسات المتوسطة (من 50 إلى 249 عامل) .

في كندا تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأنها مستثمرات تجارية هدفها الربح و هي تضم أقل من 500 عامل بحصيلة سنوية تقدر بـ 50 مليون دولار على الأقل، و هذه المؤسسات تمثل 96% من المؤسسات في كندا، أي ما يقدر بـ 1.4 مليون مؤسسة حسب إحصائيات سنة 2004.²

في بلدان شرق آسيا و في دراسة حديثة عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قام بها اتحاد دول بلدان جنوب شرق آسيا فقد اعتبر أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي التي يكون عدد عمالها اقل من 100 عامل.³

في المغرب: عدة تعاريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و لكن سنأخذ التعريف الذي وضع من طرف اللجنة الفرعية المكلفة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.⁴

- عدد العاملين فيها لا يتجاوز 200 عامل،
 - رقم أعمالها اقل من 5 ملايين درهم في مرحلة التأسيس، 20 مليون درهم في مرحلة النمو و 50 مليون درهم في مرحلة النضج.
- في تونس: لم يرد تعريف رسمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلا أنه وضعت بعض المعايير مثل قيمة الاستثمار التي لا تتجاوز 3 ملايين دينار تونس، و عدد العمال الذين تشغلهم المؤسسة 10 عمال فما أكثر.⁵

¹G.Bressy, C.Konkuyt, Economie d'entreprise, Dolloz, 8 édition, Paris, 2006, P25.

²A.Riding, B. Orjer , les petite et moyenne entreprise du Québec , Programme de recherche sur le financement des PME , CANADA , Août 2007 , P01

يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 21³

⁴ Les PME au Maroc éclairage et propositions , document du travail n°50 , Minister de l'économie et des finances – direction de la politique économique général , royaume du Maroc , Mars 2000 , P03

يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 21⁵

في مصر يقصد بالمنشأة الصغيرة كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطها اقتصاديا، إنتاجيا أو تجاريا أو خدماتيا، و لا يقل رأس مالها المدفوع عن 50 ألف جنيه و لا يتجاوز مليون جنيه و لا يزيد عدد العاملين فيها عن 50 عاملا و إذا قل رأس مالها عن 50 ألف جنيه تعتبر المنشأة متناهية الصغر¹.

أما وزارة الصناعة في مصر فقد صنفت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أنها تلك المؤسسات التي تبلغ قيمة أصولها أقل من 500 ألف جنيه و يعمل بها ما بين 10 إلى 100 عاملا².

أما في الهند فتعرف المشروعات المتوسطة بأنها تلك المشروعات التي لا تتجاوز تكاليفها 750 ألف دولار و المشروعات الصغيرة التي لا تتجاوز تكاليفها 65 ألف دولار.

في تركيا لا يوجد تعريف محدد لهذا النوع من المؤسسات و لكنها على العموم تحدد المؤسسات الصغيرة بعدد العمال الذين يشتغلون فيها و يتراوح عددهم بين 10 و 49 شخص و المؤسسات المتوسطة بين 50 و 250 عاملا³.

في السعودية لا يوجد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المملكة، و لكن هناك اقتراح لتعريف و هو كالتالي : المؤسسة الصغيرة هي تلك التي لا يزيد عدد العاملين فيها عن 20 عاملا، و يقدر حجم رأس المال فيها بأقل من مليون ريال (دون الأراضي و المباني)، و إلا تزيد مبيعاتها السنوية عن 5 ملايين ريال⁴.

1-2- تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

أدى تهميش السلطات العمومية لهذا النوع من المؤسسات في بداية رسم إستراتيجيتها التنموية إلى غياب تعريف رسمي دقيق لها ما عدا بعض المحاولات المقدمة من طرف بعض الجهات المهتمة بدراسة هذا القطاع من أهمها تقرير وزارة الصناعة الخاص ببرنامج تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا في بداية السبعينات.

¹ بن هو عبد الله، تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة ماجستير تخصص التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة تلمسان، الجزائر 2011، ص 66.

² موقع وزارة الصناعة في مصر: www.mti.gov.eg

³ لدرج خديجة، الاعتماد التجاري كأحد بدائل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، رسالة ماجستير علوم تجارية تخصص: اقتصاد دولي، جامعة مستغانم 2007-2008، ص 87 .

⁴ بن هو عبد الله، تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص 67.

إلا أن تم اعتماد تعريف رسمي جاء بموجب قانون توجيهي صادر عن رئيس الجمهورية سنة 2001، فانطلاقا من القانون رقم 18-01 الممضى في 12 ديسمبر 2001 والذي يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وفي المادة الرابعة منه أين تم تعريفها¹: "تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و / أو الخدمات "كل مؤسسة:

- تشغل من 1 إلى 250 شخصا؛
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (2) دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار؛

- تستوفي معايير الاستقلالية أي كل مؤسسة لا يمتلك رأس مالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثم تأتي المواد 5 ، 6 ، 7 من نفس القانون لتبين الحدود بين هذه المؤسسات فيما بينها، و الجدول الموالي يلخص هذه المفاهيم.

الجدول (01) : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري

الصف	عدد العمال	رقم الأعمال (مليون دينار)	مجموع الميزانية السنوية (مليون دينار)
مؤسسة مصغرة	من 1 عامل إلى 9	أقل من 20 م.د	10 م.د
مؤسسة صغيرة	ما بين 10 إلى 49	أقل من 200 م.د	100 م.د
مؤسسة متوسطة	ما بين 50 إلى 250	ما بين 200 م.د و 02 مليار د	ما بين 100 و 50 م.د

المصدر: القانون رقم 18-01 المؤرخ في 12.12.2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المادتين 4 و 20.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 77 ، تاريخ 15 ديسمبر 2001 ، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ص ص 6-5.

2- أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تحتل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهمية بالغة في الاقتصاد العالمي بصفة عامة و الاقتصاد الوطني بصفة خاصة، لأنها تشكل أهم عناصر و مكونات النشاط الاقتصادي لكل دول العالم، فهي تعتبر المحرك الأساسي للتنمية و التطور الاقتصادي، والتي توفر قاعدة صناعية و بنية تحتية واسعة و ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و نجد من بين الأسباب التي أدت إلى الاهتمام بهذه المشاريع الصغيرة و المتوسطة¹:

أ. انهيار الأوضاع المالية:

خاصة في الدول النامية، و بالتالي ضعف القدرات الاستثمارية و عدم قدرة المؤسسات الكبيرة على الاستمرار و البقاء.

ب. التحولات الاقتصادية العالمية:

والتي جاءت ببرنامج التحويل الهيكلي مثل الخصخصة، التي قد نعتبرها بأنها كانت السبب والعامل الأساسي الذي أدى إلى ضرورة تنمية و تطوير تلك المؤسسات، وذلك كله في إطار الدور المتزايد للقطاع الخاص. كما أشارت الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع إلى العديد من النقاط التي تبرز أهمية هذه الصناعات و التي يمكن حصرها فيما يلي:

- سرعة التأقلم مع المحيط، فهي تتميز بكفاءة في الأسواق مستمرة التقلب، مما يمكنها من اتخاذ القرار السريع في الوقت الملائم، و ذلك لصغر حجمها وضآلة رأس مالها.
- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وزيادة النقد الأجنبي، وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات، بل أنها تساهم في إحداث فائض في ميزان المدفوعات للعديد من الدول، وتحاول تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها وهذا ما يؤدي تدريجيا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي تحسين مستوى ميزان المدفوعات من خلال تقليل الواردات².

¹ - لرقط فريدة، بوقاعة زيب، بوروية كاتبة" دور المشاريع الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات النامية و معوقات تنميتها" تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة"، ص120.

² - ربعة بركات، سعيدة دوباخ، مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية - حالة الجزائر- ورقة بحثية ضمن الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر 2010-2011 يومي 18 و 19 ماي 2011، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس.

- توفير متطلبات السوق من السلع و الخدمات، وتوفير مستلزمات المؤسسات الكبرى بالمواد الأولية (المقاوله الباطنية).

- كما تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مجالا خصبا لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، نظرا للخصائص التي تمتاز بها، وهذا شريطة توفير التسهيلات اللازمة والتعديل المستمر في إجراءات وقوانين الاستثمار الأجنبي.

- الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:¹

أولا : على مستوى الفرد صاحب المشروع:

تتمثل أهمية المشروعات الصغيرة على مستوى الفرد صاحب المشروع فيما يلي:

- ◆ إشباع حاجات الفرد صاحب المشروع في إثبات الذات كشخصية مستقلة لها كيانها الخاص،
- ◆ يوفر المشروع الصغير لصاحبه فرصة تحقيق رسالته و غايته الخاصة في الحياة العملية ،
- ◆ ضمان الحصول على دخل ذاتي له و لأسرته، بصفة خاصة إذا أدير المشروع بأسلوب علمي رشيد،
- ◆ إن صاحب المشروع الصغير الناجح يشعر أنه إنسان استطاع أن يحقق لنفسه و لمجتمعه ما لم يحققه الآخرون، و من هنا كان التمايز بين صاحب المؤسسة و الآخرون،
- ◆ إن المشروع الصغير أو المتوسط هو طريق الحرية و الإبداع لدى الأفراد في الحياة العملية،
- ◆ إن تشجيع الشباب و تسهيل امتهانهم للأعمال الحرة لإنشاء مؤسسات صغيرة أو متوسطة يوفر عليهم الوقت الذي قد يقضونه في انتظار التوظيف في القطاعين الحكومي و الخاص، و يجنب الشباب إهدار طاقاتهم البشرية.

ثانيا : على مستوى المجتمع

تتمثل أهمية المشروعات الصغيرة على مستوى المجتمع فيما يلي:

- ◆ إن هذه المؤسسات تغطي جزءا كبيرا من احتياجات السوق المحلي،
- ◆ إنها تساهم إلى حد كبير في إعداد العمالة الماهرة،
- ◆ تساهم في حل مشكلة البطالة في المجتمع،
- ◆ تعد المكون الأساسي في هيكل الإنتاج و الاقتصاد في مختلف بلدان العالم،
- ◆ استيعابها للقطاع الأكبر من العمالة في مختلف المجتمعات،

بن هو عبد الله، تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص ص84-86.

- ◆ إن تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة العاملة في مجالات الصناعات يساعد على تطوير التكنولوجيا و الفنون الإنتاجية المحلية و دفع هذه المشروعات إلى مواقف تنافسية جيدة،
- ◆ إن تحقيق هدف غرس قيم العمل الحر في المشروعات الصغيرة يتطلب تضافر جهود المؤسسات العاملة في مجال التعليم و التدريب و الإعلام.

ثالثا : على المستوى العالمي :

- ◆ إن المشروعات الصغيرة أصبحت علما قائما بذاته يدرس في الجامعات والمعاهد العلمية، وقد أفردت لها المقررات الخاصة بها،
- ◆ إن المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة قد تعرضت لها مختلف العلوم كالإدارة والاقتصاد والهندسة والقانون والبيئة والزراعة من زوايا مختلفة و متعددة،
- ◆ تهتم معظم دول العالم الآن بعقد الندوات والمؤتمرات وحلقات النقاش والبحث وورش العمل حول المشروعات الصغيرة و أثرها على المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وحضاريا،
- ◆ انتشار المنظمات و الصناديق المعنية بدعم هذه المؤسسات على مستوى العالم،
- ◆ اهتمام المنظمات الحكومية والقطاع العام والخاص والمنظمات غير الحكومة بهذا النوع من المؤسسات إيمانا بأهميتها و أثرها في المجتمع،
- ◆ إن فرصة هذه المؤسسات في البقاء والنمو أكبر بكثير من الشركات الكبيرة و المؤسسات ذات الهياكل الضخمة قليلة المرونة أمام متغيرات السوق، الأمر الذي يوضح الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه هذه النوعية من المشروعات في زيادة الإنتاج والدخل القومي للدولة الواحدة،
- ◆ مع دخولنا القرن الحادي والعشرين، عاد علماء الاقتصاد والعديد من العاملين في ميدان الأعمال، ليكتشفوا قوة المبادرة الريادية الذاتية وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصناعة والإنتاج والخدمات كعامل مساعد و متمم ضروري إلى جانب مؤسسات الإنتاج الكبرى، حيث يمكن أن تقوم بدور الصناعات المغذية أو المكملة للصناعات الكبيرة.

وتزداد أهمية هذه المنشآت لأسباب أخرى منها¹

- ◆ أنه تعتمد هذه المؤسسات (المؤسسات الصغيرة خاصة) في تنظيم أعمالها على نمط " تنظيم الرجل الواحد " the one man organization فالمالك هو المدير في أغلب الحالات، و هو المصدر الأساسي لتحديد

علي السلمي، المفاهيم العصرية لإدارة المنشآت الصغيرة، دار الغرب، القاهرة 1999، ص 13.

الأهداف و اتخاذ القرارات في مجالات العمل المختلفة، و بالتالي تتوقف قدرتها على النجاح و المساهمة في الاقتصاد الوطني على كفاءة القائمين بإدارتها ،

♦ بساطة التنظيم المستخدم، والاعتماد على التنظيم غير الرسمي بشكل أساسي، حيث تظهر أهمية المدير المالك في نجاح المنشأة و تدخله في كافة الأعمال التنفيذية بها.

3- أهم العراقيل التي تعترض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

هناك العديد من المشاكل والعراقيل التي تعترض هذه المؤسسات وتقف كعائق أمام تطورها وانتشارها الجغرافي، نذكر منها:

- انتشار الفساد الإداري الذي يمثل عائقا أمام المستفيدين الحقيقيين ويفتح المجال أمام الانتهازين للاستفادة من التسهيلات الممنوحة في هذا الإطار دون أن يكون هناك استثمار هادف،

- من أهم المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكلة التمويل وصعوبة الحصول على القروض البنكية ، إذ أن هذه المؤسسات من وجهة النظر المصرفية لا ترقى لأن تكون مشروعا بنكيا ، وفي المقابل فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دائما تلجأ للتمويل البنكي نظرا لعدم استطاعتها اللجوء إلى البورصات والأسواق المالية ، كما هو الحال في الدول المتقدمة ، لذلك نجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد في تمويلها على البنوك بالإضافة إلى التمويل الذاتي .

- مشاكل نقص المعلومة¹: على الرغم من الأهمية البالغة التي يكتسبها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، إلا أنه مايزال يعاني من عدة صعوبات تحد من تطوره حجما ونوعا، ولعل من بين أهم هذه المشاكل نجد مشكل ندرة المعلومة و هذا على عدة مستويات ومن عدة أوجه: ندرة المعلومات المتعلقة بسوق العمل، نقص المعلومات الخاصة بمصادر الآلات والتجهيزات ذات التكنولوجيا المتطورة، ندرة المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار، نقص المعلومات المتعلقة بالمحيط المحلي (الوطني)، نقص المعلومات المتعلقة بالمحيط الأجنبي والدولي و نقص المعلومات المتعلقة بالخدمات التسويقية.

وفي الجزائر نجد أن النظام المصرفي الذي يفترض أن يساهم في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو نفسه ضعيفا وغير قادر على القيام بدوره في تمويل هذه المشاريع، حيث يعاني من عجز في التسيير، وضعف

¹ بن هو عبد الله، تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص 89-91 بتصرف.

القدرة التمويلية، وعجز نظام الإعلام، التسويق والاتصال، وعدم توافق الإصلاحات البنكية مع برامج الإصلاحات الاقتصادية الوطنية.¹

II - البرامج المبرمة في إطار التعاون الدولي في مجال تأهيل و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

حسب تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية فإن التأهيل هو مجموعة من البرامج التي وضعت خصيصا للدول النامية التي تمر بمرحلة انتقالية من أجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد والتكيف مع مختلف التغيرات العالمية²، ولقد طورت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مفهوم التأهيل خلال السنوات الأخيرة، فأصبح يعني الإجراءات المتواصلة والتي تهدف لتحضير المؤسسة وكذا محيطها للتكيف مع متطلبات التبادل الحر. ومما سبق يمكننا القول أن برنامج التأهيل هو مجموعة من الإجراءات المختلفة التي تقوم بها السلطات العمومية لفائدة المؤسسات قصد تحسين مردوديتها وأدائها في ظل المنافسة العالمية المتنامية ، ويمكن أن يؤدي برنامج إعادة التأهيل إلى إحداث أثرين إيجابيين : يتمثلان في تحسين الإنتاجية والمنافسة على مستوى السوق المحلي و الدولي، غير أن فعالية هذا البرنامج مرهونة بتبني المؤسسات لمجموعة من التدابير والمعايير المتعلقة بتحديث أساليب التنظيم، الإنتاج، الاستثمار، التسيير والتسويق، وذلك من خلال القيام بإصلاحات على المستوى الداخلي للمؤسسة وتمثل أهم الدوافع والأسباب التي تحتم ضرورة انتهاج برامج لتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:³

- تحديات المنافسة الخارجية؛
- الصعوبات التمويلية والإدارية وارتفاع أسعار الفائدة على القروض إضافة إلى قصر فترة سدادها وتعقد إجراءاتها؛
- ضعف التسيير وعدم إتباع الأساليب الحديثة في الإدارة، وعدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية؛
- عدم تنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي إضافة إلى الحالة السيئة التي تعيشها أغلب المناطق الصناعية؛
- ضعف الموقف التنافسي للمؤسسات الوطنية نظرا لتفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة بدافع التقليد.

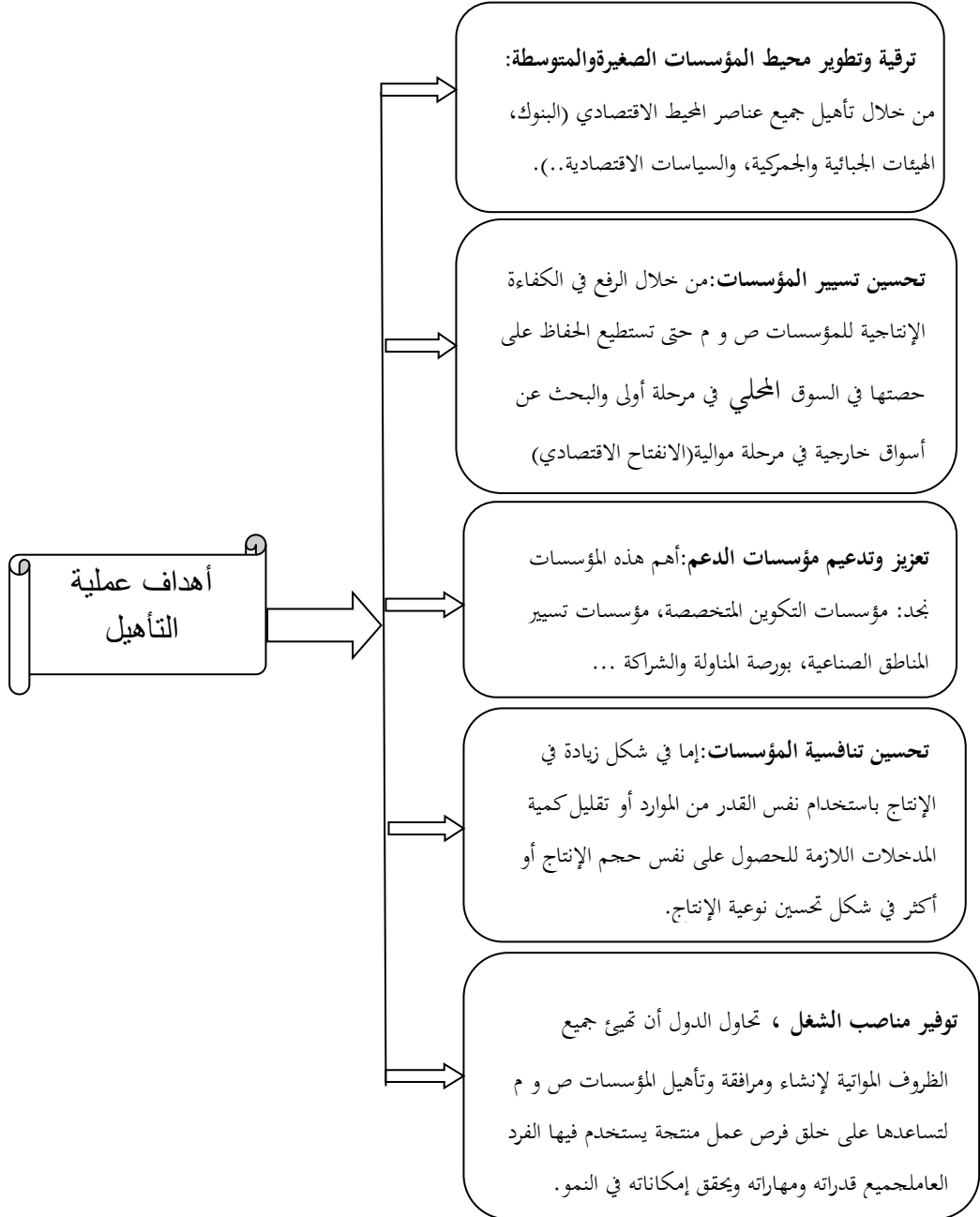
¹ بوعمامة علي، بوعمامة نصر الدين، معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تفعيل دورها في الجزائر، الملتقى الوطني الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر، جامعة سكيكدة، 13 . 14 افريل 2008، الجزائر، ص 11.

² قوريش نصيرة، آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، أفريل 2006، ص 1048.

³ قوريش نصيرة، مرجع سابق، ص ص 1048-1049.

1- أهداف عملية التأهيل: يمكن حصر أهداف هذه العملية في المخطط الموالي:

الشكل رقم 01 : مخطط يوضح أهداف تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة



المصدر: غدير أحمد سليمة، كيحلي عائشة سلمى، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق، الملتقى الدولي حول إستراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 19/18 أبريل 2012، الجزائر، ص 07.

2- برنامج التأهيل بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي (MEDA):

تعيش الجزائر اليوم مرحلة جديدة من خلال التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، و هذا نتاج لجهود أربع سنوات من المفاوضات الصعبة و العسيرة و التي دامت 17 جولة انتهت بالتوقيع النهائي بتاريخ 22 أبريل 2002¹، وصادق عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني في 26 أبريل 2005.

ومن بين مجالات التعاون بين الطرفين نجد برنامج ميذا كإجراء مكمل لاتفاقيات هذه الشراكة، وهو عبارة عن برنامج تعاون ثنائي بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، يهدف إلى تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيل محيطها وتقدم الاستشارة والدراسة والتكوين، إلى جانب تحسين ظروف حصولها على القروض، حيث قام برنامج ميذا في مرحلته الأولى بتخصيص غلاف مالي قدره 62,9 مليون أورو، منها 57 مليون أورو ممولة من طرف الاتحاد الأوربي. وفي المرحلة الثانية اشتمل البرنامج على غلاف مالي قدره 106 مليون أورو، ويهدف البرنامج لتأهيل 20 ألف مؤسسة وطنية وتطوير الإنتاجية خلال الفترة (2010 / 2014)² و تدعيم التحول الإقتصادي من خلال دعم الإصلاحات الإقتصادية و تطوير القطاع الخاص قصد تهيئة الإقتصاد الجزائري لدخول في منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية..

يهدف هذا البرنامج إلى تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال³ :

- تبني تطبيق جيد للتسيير؛
- تدعيم الموارد البشرية من خلال التأطير و التكوين ؛
- إدراك و احتلال موقع جيد في السوق ؛
- تطبيق استراتيجية للتنمية؛

¹- Accord d'association entre l'Algérie et l'Union Européenne – ce que vous devez savoir , octobre 2005 , p 10 .

² محمد براق، حمزة غربي، آليات تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول المقاولاتية: آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر: الفرص و العوائق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 05/04/03 ماي 2011، ص 13.

³- Mustapha Benbada, la mise a niveau des PME/PMI, Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, novembre 2006 . p111.

- البحث الدائم عن التجديد.

إيجابيات برنامج ميدا: من بين إيجابياته انه ومع نهاية هذا البرنامج تقدمت 658 مؤسسة صغيرة و متوسطة للانضمام للبرنامج ولقد تم الدخول الفعلي ل 445 مؤسسة ضمن إجراءات التأهيل بما يمثل نسبة 65 % من إجمالي المؤسسات الراغبة في الدخول للبرنامج و تعود الأسباب الرئيسية لتخلي باقي المؤسسات عن المواصلة في إجراءات البرنامج في تردد مسؤولي المؤسسات في متابعة الإجراءات. إضافة إلى الصعوبات المالية و كذا سوء تنظيم هذه المؤسسات و عدم شفافية التسيير و هذا حسب التقرير الصادر في ديسمبر 2007¹.

3- التعاون الجزائري الإيطالي:

حيث تم التوقيع بين وزير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية والوزير الإيطالي للنشاطات الإنتاجية في أبريل 2002، من أجل إقامة علاقات بين رجال الأعمال الجزائريين ونظرائهم الإيطاليون، وكذا إنشاء مركز تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للجزائر بدعم من إيطاليا².

4- برنامج الهيئة الألمانية للتعاون التقني GTZ: في إطار التعاون الثنائي الجزائري الألماني وخصوصا في مجال التكوين والاستثمار انتقل برنامج التعاون الجزائري الألماني (PME/CONFORM) إلى المرحلة الثالثة، حيث أنه وبعد أن أنهى تكوين مجموعة من الخبراء في هذا الميدان بالإضافة إلى مهام التكوين والاستشارة الموفرة للمؤسسات والجمعيات المهنية، قام هذا البرنامج بتوسيع شبكته لمراكز الدعم المتواجدة في مختلف جهات الوطن.

فهو يهدف أساسا إلى تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية و يكون

ذلك من خلال:

- دعم السياسات و الاستراتيجيات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؛
- تطوير الخدمات الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- تحسين وصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى خدمات التمويل عن طريق إنشاء مؤسسة تمويل لهذه المؤسسات بالمشاركة مع الهيئات الوطنية.

¹ Programme d'appui aux PME/PMI. Des résultats et une expérience à transmettre. Rapport final : Euro Développement PME .Ministère de la PME et de l'Artisanat, Algérie, Décembre 2007,p 27.

² - قريشي يوسف، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005، ص 73.

5- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI:¹

تأسست المنظمة سنة 1967 بفيينا، لترقية التنمية الصناعية في الدول النامية عن طريق وضع برامج صناعية مدججة لكل دولة، إذ يتمثل هدفها الأساسي في تدعيم ديناميكية إعادة الهيكلة، والتنافسية، وإدماج ونمو الصناعات والمؤسسات في إطار مراحل التحرير و الانفتاح الاقتصادي. بدأت هذه المنظمة بالعمل في الجزائر في سنة 1999، ضمن برنامج تطوير التنافسية وإعادة الهيكلة الصناعية الذي خص 8 مؤسسات عمومية، 40 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وصناعات صغيرة ومتوسطة. كما تعمل على تقديم مساعدات فنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعة الغذائية بإحداث وحدة لتسيير البرنامج واختيار مكتب دراسات لإعداد تشخيص هذا الفرع.

6- التعاون مع البنك العالمي:

تم التعاون مع فرع البنك العالمي وهو الشركة المالية الدولية التي قامت بإعداد برنامج تقني بالتعاون مع برنامج "شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات" عن طريق برنامج واحد يعمل على وضع حيز التنفيذ " لبارومتر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعيتها. وسيتدخل هذا البرنامج أيضا في إعداد دراسات اقتصادية لفروع النشاط. وهدف البرنامج هو الرفع من عرض ونوعية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تحسين الخدمات المصرفية مثل الاعتماد الإيجاري، وعقود تحويل الفواتير مع التكوين في الميدان، كما سيتم انطلاق مؤسسة في ميدان المالية المصغرة مع متعاملين أوروبيين².

7- التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية:

تأسس هذا البنك في 16 ديسمبر 1973، بتوقيع 22 دولة من منظمة المؤتمر الإسلامي هدفه دعم التنمية الاقتصادية و التقدم الاجتماعي للدول الأعضاء، و بدأ العمل الفعلي للبنك في 20 أكتوبر 1975، وفي إطار التعاون مع هذا البنك تم منح المساعدة المالية في إطار ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، و يهدف مشروع التعاون إلى :

– المساهمة في تقوية و تعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

¹ - يوسف حميدي، مستقبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل العولمة، أطروحة دكتوراه غ منشورة، جامعة الجزائر 2008، ص 101.

² - غدير أحمد سليمة، كيجلي عائشة سلمى، ص 14 .

- إدماج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني؛

- تحسين محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

إضافة إلى ذلك هناك العديد من برامج التعاون الثنائي وخاصة مع البلدان التي تكتسب خبرة واسعة ووفرة في ميدان تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كفرنسا وإيطاليا وإسبانيا وتركيا وكندا، وتسعى الوزارة في هذا الميدان إلى اكتساب كل الخبرات الضرورية لوضع البرامج المواتية اعتمادا على التجارب الرائدة في ميدان تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الخاتمة :

إن عملية تأهيل المؤسسة الاقتصادية تهدف في الأساس إلى الرقي بمستوى هذه المؤسسة من جميع النواحي التنظيمية، الإدارية، المالية، الإنتاجية، التسويقية... إلخ، إضافة إلى تمكينها من التأقلم مع المحيط الذي تتواجد فيه. خصوصا وأن الجزائر اليوم في خضم مواجهة المنافسة الشديدة جراء إبرامها لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و انضمامها المرتقب لمنظمة التجارة العالمية، لأجل ذلك رأت السلطات العمومية ضرورة تبني خيار تأهيل المؤسسات الاقتصادية مع التركيز على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتبارها الخيار المثالي للنمو الاقتصادي نظرا لما تمتلكه هذه الأخيرة من خصائص، وهذا من خلال إعداد برنامجين وطنيين، تمثل الأول في البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي، و الثاني في برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كلاهما يهدف إلى تحسين فعالية أداء هذه المؤسسة و تمكينها من المنافسة و التصدير، إلى جانب ذلك فقد استفادت الجزائر من العديد من البرامج الدولية في نفس المجال، لذا وجب على هذه المؤسسات الاستفادة من هذه البرامج قدر المستطاع لتمكين من النفاذ إلى الأسواق الدولية و لتصبح قادرة على المنافسة في ظل الانفتاح الاقتصادي الجديد.

وعلى إثر قيامنا بهذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج في مجملها:

- لا يزال إلى يومنا هذا تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة متغيرا من دولة لأخرى، وذلك راجع إلى اختلاف المعايير المعتمدة في تصنيف هذا النوع من المؤسسات؛
- تكتسي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في تطوير الاقتصاد الوطني و ذلك باعتبارها نسيجا قطاعيا مهما؛

- استفادت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية من عدة برامج دولية لترقية نشاطها، منها برنامج التأهيل بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، التعاون الجزائري الايطالي، برنامج الهيئة الألمانية للتعاون التقني...الخ.

قائمة المراجع :

1. بن حراث حياة، سياسات التمويل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ،جامعة تلمسان ، الجزائر، 2013.
2. بن حمو عبد الله، تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة ماجستير تخصص التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة تلمسان، الجزائر 2011.
3. بوعمامة علي، بوعمامة نصر الدين، معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تفعيل دورها في الجزائر، الملتقى الوطني الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر ، جامعة سكيكدة ، 13 . 14 افريل 2008 .
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، العدد77، تاريخ 15 ديسمبر 2001.
5. رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها ، إيتراك للنشر و التوزيع، القاهرة ، الطبعة الأولى، 2008 .
6. ربيعة بركات، سعيدة دوباخ، مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية - حالة الجزائر- ورقة بحثية ضمن الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر 2010-2011، جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس، 18 و 19 ماي 2011.
7. سحنون سمير، بونوة شعيب، " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشاكل تمويلها في الجزائر ، " الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، جامعة الشلف، 17 - 18 أفريل 2006 .
8. علي السلمي ، المفاهيم العصرية لإدارة المنشآت الصغيرة، دار الغريب، القاهرة 1999.
9. غدير أحمد سليمة، كيجلي عائشة سلمى، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق، الملتقى الدولي حول إستراتيجيات تنظيم و مراقبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، 18/19 أفريل 2012 .
10. القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12.12.2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المادتين 4 و 20.
11. قريشي يوسف، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2005.
12. قوريش نصيرة، آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، أفريل 2006.

13. لدرع خديجة، الاعتماد التجاري كأحد بدائل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير علوم تجارية تخصص: اقتصاد دولي، جامعة مستغانم 2007-2008.
14. لرقط فريدة، بوقاعة زينب، بوروية كاتية، " دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية و معوقات تنميتها " تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة " .
15. محمد براق، حمزة غربي، آليات تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول المقاولاتية: آليات دعم و مساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر: الفرص و العوائق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 05/04/03 ماي 2011.
16. يوسف حميدي، مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة ، أطروحة دكتوراه غ منشورة، جامعة الجزائر 2008.
17. A.Riding, B. Orjer, les petites et moyennes entreprises du Québec, Programme de recherche sur le financement des PME, CANADA, Août 2007.
18. Accord d'association entre l'Algérie et l'Union Européenne – ce que vous devez savoir, octobre 2005.
19. ESCWA (ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA), Small and Medium Enterprises: Strategies, Policies and support institutions (New York, United Nations), 1999.
20. G.Bressy, C.Konkuyt, Economie d'entreprise, Dolloz, 8 2dition, Paris, 2006.
21. [Jean LOCHARD](#) ; [Dominique GILBERT](#), *Créer, reprendre, gérer une petite entreprise*, [LES EDITIONS D'ORGANISATION](#), Paris, 1997.
22. Laureent.P, Bouard.F, Economie d'entreprise, Tome 2, Les éditions d'organisation, Paris 1997.
23. Les PME au Maroc éclairage et propositions, document du travail n°50, Ministère de l'économie et des finances – direction de la politique économique général, royaume du Maroc, Mars 2000, P03
24. Mustapha Benbada, la mise a niveau des PME/PMI, Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, novembre 2006.